ماضيًا ولم يقبل التعليق ولأنا نقطع بالفرق بينهما
ولذلك لو قال للرجعية طلقتك سُئل الخبر صدق
وكذب لأن الحكم إما مطابق للخارج أو لا الجاحظ
إما مطابق مع الاعتقاد ونفيه أو لا مطابق مع الاعتقاد
ونفيه فالثاني فيهما ليس بصدق ولا كذب لقوله أفترى
على الله كذبا أم به جنة والمراد الحصر فلا يكون صدقا
لأنهم لا يعتقدونه وأجيب بأن المعنى أم لم يفتر
فيكون مجنونا لأن المجنون لا افتراء له أو أقصد أم لم
يقصد للجنون وقالوا قالت عائشة ما كذب ولكنه
وهم وأجيب بتأويل ما كذب عمدا وقيل إن كان
معتقدا فصدق وإلا فكذب لقوله والله يشهد إن

المنافقين لكاذبون وأجيب لكاذبون في شهادتهم
وهي لفظية وينقسم إلى ما يعلم صدقه وإلى ما يعلم
كذبه وإلى ما لا يعلم واحد منهما فالأول ضروري
بنفسه كالمتواتر وبغيره كالموافق للضروري ونظري
كخبر الله ورسوله والإجماع والموافق للنظري والثاني
المخالف لما علم صدقه والثالث قد يظن صدقه
كخبر العدل وقد يظن كذبه كخبر الكذاب وقد
يشك كالمجهول ومن قال كل خبر لم يعلم صدقه
فكذب قطعا لأنه لو كان صدقا لنصب عليه دليل
كخبر مدعي الرسالة فاسد بمثله في النقيض ولزوم
كذب كل شاهد وكفر كل مسلم وإنما كذب المدعي

Copyright © King Saud University